محلا بضمة البنا الذي استحقه من حيث انه منادي مفرد
ولا يلزم على ذلك تلبسه بحركتين مختلفتين في حالة
واحدة لان المحذور انما هو تلبسه بهما لفظا لا تقديرا
واما قوله اجتمع في حينئذ ثلاثة معان غير صحيح اذ لا
يتصور انه يكون في حالة واحدة المصدر مضافا لفاعل
ومفعول وانما هو على سبيل البدل واذا كان على طريق البدل
فالجواب عنه ما ذكرنا اولا والله الموفق **السوال الخامس**
قال القسطلاني عند قول البخاري في كتابه عليه الصلاة والسلام
الى هرقل ملك الروم اما بعد فاني ادعوك بدعاية الاسلام بعد
بالبناء على الضم لقطعه عن الاضافة المنوية لفظا انتهى
قال السيد فيه نظر لان الاضافة اذا قطعت ونوى
لفظ المضاف اليه يكون بعد معربة نصبا على الظرفية
لا مبنية على الضم وانما تبنى اذا نوى معنى المضاف
اليه اللهم الا ان يقال ان قوله لفظا تمييز للنسبة
في قوله لقطعه لا لقوله المنوية والتقدير حينئذ لقطعه
لفظا عن الاضافة المنوية اي المنوي فيها معنى المضاف
اليه انتهى **واقول** لا شبهة ان العلامة حم
القسطلاني لم يرد الا ان قوله لفظا تمييز للنسبة
لقطعه لا للمنوية وهذا امر ربما يكون بديهيا فقوله
اللهم الا ان يقال من تحصيل الحاصل وايضا لا يؤتى
بهذا اللفظ الا اذا كان نادرا وغريبا فان قولهم اللهم
الا ان يقال تدبرني به اذا كان الاستثناء نادرا
غريبا كانه لندوره استظهر بالله في اثبات وجوده
مع ان ما قاله رحمه الله هو مودى للعبارة وان كان
الثاني محتملا ولكنه بعيد جدا اذ مثل هذا مذكور

في

٩

في المختصرات فكيف يخفى على مثل هذا العلامة القسطلاني
وهذا لا يصلح ان يعد اشكالا بحال من الاحوال **السوال
السادس** سال الفاضل محي الدين الشهير بناجي زاده
في حواشي الشرح الحسامي عند قوله في الديباجة الحمد
لله الواجب وجوده فقال فان قلت الواجب اسم فاعل
واسم الفاعل لا يعمل الا اذا كان بمعنى الحال والاستقبال
لا بمعنى الماضي وههنا عمل مع كونه بمعنى الماضي
قلت اذا دخلت اللام عليه استوى الجميع اي الماضي والحال
والاستقبال في عمله لانه فعل في الحقيقة ح لكن عدل عن صيغة
اسم الفاعل لكراهتهم ادخال اللام على الفعل الصريح تقول مررت
بالضارب ابوه الآن او امس او غدا انتهى **قال** السيد فيه
نظر لان محل اشتراطهم في عمل اسم الفاعل كونه بمعنى الحال
والاستقبال اذا عمل النصب اما اذا عمل الرفع كما هنا فلا
يشترط فيه ذلك بل يعمل سوا كان بمعنى الماضي او الحال
او الاستقبال او لم يكن لاحد الازمنة الثلاثة بل كان للاطلاق
المستفاد منه الاستمرار نحو زيد ضامر بطنه لان ادنى مشابهة
للفعل تكفي في عمل الرفع لشدة اختصاص المرفوع بالفعل وخاصة
اذا كان سببيا كما هنا الا ترى الى رفع الظرف والمنسوب
في نحو زيد في الدار ابوه على مذهب ابي علي ونحو مررت برجل
مصري حماره كما حققه الرضي في شرح الكافية في بحث الاضافة
وح لا يرد السوال اصلا حتى يحتاج الى الجواب الذي اجاب به
فتنبه انتهى **اقول** وجواب السيد لا يخلو من نظر اما
قوله لان محل اشتراطهم في عمل اسم الفاعل كونه بمعنى الحال
الخ فهو مرجوح كما ذكره جمع من المحققين واطال فيه المحقق
عبد القادر افندي البغدادي في تذكرته والشاهد عليه

Copyright King Saud University